لبنان: انزلاق مرة أخرى إلى الحرب الأهلية؟

www.socialistworld.net، 2012/10/25

الموقع الإلكتروني للجنة لأممية العمال (CWI)

حاجة ماسة لبديل عمالي!

عائشة زكي وتامر مهدي، اللجنة لأممية العمال

انتهى يوم الأحد الماضي في 21 تشرين الأول باشتباكات مسلحة انتشرت في عدة مناطق مختلفة من لبنان. في بيروت، اشتبك الجيش اللبناني مع مجموعات مسلحة استخدمت فيها اسلحة صاروخية. وجرى تبادل إطلاق نار كثيف في شوارع مختلفة من العاصمة. هذه الأحداث تطورت بعد يومين من اغتيال رئيس فرع المعلومات في الشرطة (قوى الأمن الداخلي) العميد وسام الحسن.

في مدينة طرابلس في شمال لبنان، اندلعت اشتباكات عنيفة في تجديد للصراع القديم بين الميليشيات السنية والعلوية، سقط قتلى وجرحى بين المارة. أحد القتلى كانت فتاة صغيرة تحاول الفرار مع والدتها العلوية إلى مكان والدها السني، في الجانب الاخر من الخط المشتعل.

وكانت الاجواء مماثلة في مناطق كثيرة أخرى، جنوب وغرب البلاد، بما في ذلك مدينة صيدا والبقاع. ووصل عدد القتلى والجرحى إلى 11 وشمل عناصر ميليشيات، ومدنيين محاصرين في مناطق الاشتباكات، وجنود أقاموا نقاط للتفتيش للحد من القتال. وبدأ الجيش بنشر عناصره بشكل كبير وانخفضت نسبة الاشتباكات في الشوارع. ولكن على الرغم من توقف الاشتباكات لا يزال هناك قنص وإستخدام قنابل يدوية.

المعارضة ذات الأغلبية السنية

في 21 تشرين الأول، أطلقت الشرطة النار في الهواء واستخدمت الغاز المسيل للدموع لتفريق مئات المحتجين الذين كانوا يحاولون اقتحام السراية الحكومية، في حين أن قيادة الحركة التي يهيمن عليها تيار المستقبل بقيادة الحريري، حثت المتظاهرين في جنازة الحسن الجماعية، لإخلاء الشوارع. ولكن كان ومتأخر جدا. فتحالف 14 آذار الذي يقوده تيار المستقبل، دعا أنصاره إلى التحرك لإسقاط الحكومة التي يقودها حزب الله وتحالف 8 آذار. وعلى الرغم من التعبئة المكثفة والخطب التي تدعو الناس الى النزول الى الشوارع يوم الاحد، لم تستطع قيادة 14 آذار حشد أكثر من 10 آلاف.

منذ اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في 2005، والذي أعقبه نزول مئات الآلاف إلى الشوارع، أدت الخطب التي القتها قادة 14 آذار الى تزايد الطائفية ضد حزب الله الشيعي. وصُعّدت الخطب خاصة عندما أخذ في عام 2011 تحالف 8 آذار الذي يقوده حزب الله الأغلبية في الحكومة.

وفقدت 14 آذار السيطرة على الميليشيات السنية مرة أخرى في نهاية الأسبوع الماضي. فأقامت هذه الميليشيات حواجز في الطرق بعد الإعلان عن اغتيال الحسن في انفجار سيارة ملغومة في شارع مسيحي مكتظ بالسكان في بيروت. وقتل 3 و جرح 110. وبسبب الأضرار الضخمة الناجمة عن الانفجار استغرق التأكد من اغتيال الحسن عدة ساعات.

وبعد وقوع الانفجار، أقفلت الطرق في بيروت والبقاع وطرابلس وعكار في الشمال ومدينة صيدا في جنوب لبنان من قبل رجال مسلحين وغاضبين. وفي جميع أنحاء البلاد، سيطر مسلحون من أنصار تيار المستقبل، إضافة الى جماعات سلفية يمينية متطرفة، على مناطق مختلفة وقطعوا عدة طرق.

في شمال لبنان، بالإضافة إلى إغلاق الطرق وحرق الإطارات، شهدت مدينة طرابلس تجدد النزاع المسلح بين منطقة التبانة ذات الأغلبية السنية وجبل محسن ذات الأغلبية العلوية. ويشهد هذا الجزء من الشمال عقود من التوترات التي تصاعدت إلى اشتباكات في الأشهر الأخيرة تأثراً بالأحداث في سوريا.

انفجار يوم الجمعة الماضي كان أكبر انفجار في لبنان منذ أربع سنوات. وأثار ذلك مخاوف من عودة موجة الاغتيالات السياسية التي قسمت المجتمع اللبناني بين 2005 و2008. وتم اليوم نشر الجيش اللبناني لمنع الناس من عبور الحواجز. ومنذ مساء يوم الجمعة الماضي، طالب سياسيو 14 آذار الحكومة بالاستقالة، وحمّلوا نظام الأسد في سوريا وحليفه الرئيسي في لبنان، حزب الله، مسؤولية اغتيال الحسن.

يعتبر فرع المعلومات من قبل أنصار 8 آذار كثقل موازن لاستخبارات الجيش اللبناني، الذي لديه علاقات وثيقة مع دمشق. فرع المعلومات تم تدريبه وتأمين احدث الأجهزة الأمنية له من الولايات المتحدة وأجهزة المخابرات العربية الموالية للولايات المتحدة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية.

وكان الحسن رئيس فريق الامن الشخصي للحريري قبل اغتياله عام 2005. وذكرت هيئة الإذاعة الكندية في العام 2010 في تحقيق نشرته أن محققي الأمم المتحدة يشتبهون بتورط الحسن بإغتيال الحريري. وأظهرت سجلات الهاتف أن حسن اجرى 24 مكالمة في صباح عملية الاغتيال، رغم انه ادعى انه كان يدرس. وقررت إدارة اللجنة التابعة للأمم المتحدة بعدم المضي قدما في التحقيقات.

وفي أغسطس من هذا العام، تم تسمية الحسن من قبل الجيش السوري الحر كشريك في المفاوضات المحتملة، بعد ان أقدم بعض المعارضين المسلحين لنظام الأسد على خطف 11 حاجا شيعيا لبنانيا في سوريا. وكان الجيش السوري الحر قد سمى أيضا النائب عن تيار المستقبل عقاب صقر، الذي يعتبر من قبل البعض في التحالف 8 آذار انه من أحد ابرز مهربي السلاح من تركيا الى سوريا.

وخلال اجتماع مجلس الوزراء في لبنان، في أعقاب اغتيال الحسن، نُصح رئيس الوزراء نجيب ميقاتي (المدعوم من قبل حزب الله) لعدم الاستقالة حتى لا تغرق البلاد في حالة من الفوضى والشلل. ميقاتي علق فقط ان البلاد تمر بأزمة كبيرة ما يعكس عجزه الكلي، وعجز 8 آذار أيضاً، عن إخراج البلاد من المأزق الطائفي الذي كانوا قد ساعدوا في خلقه، جنبا إلى جنب مع معارضة 14 آذار.

الحكومة بقيادة حزب الله

قادة حزب الله وحلفاؤه في التيار الوطني الحرة المسيحي، حدوا من تعليقاتهم واكتفوا بالتعازي واستنكار التفجير، ولم يعلقوا على الخطاب الطائفي من قبل بعض المعارضين. بدلا من ذلك غابوا عن الانظار في خضم إغلاق الطرق والاشتباكات بين الجماعات المسلحة والجيش والشرطة.

وفي ظل عجز 14 آذار عن التعبئة كما فعلت في الماضي، قيادة حزب الله، وهي قيادة الائتلاف الحاكم في الحكومة هذه المرة، لم تكن على استعداد أو بوارد الدخول في قتال الشوارع الصغيرة وإيصال الأمور إلى حرب طائفية مع جماعات السلفية وعلى مثال القاعدة، التي هي صغيرة نسبياً ومقارنة بحزب الله الجماهيري في لبنان.

بأيديولوجيته الشيعية وعلاقاته مع إيران ونظام الأسد في سوريا، في الواقع حزب الله أصبح أقل قدرة على مناشدة الجماهير خارج المجتمعات الشيعية، ويعتبر اليوم من قبل العديد مسؤولاً جزئياً عن تدهور الوضع في لبنان وخاصة اذا تطور الصراع وإندلعت حرب طائفية. حزب الله، وكما قلنا في السابق في اللجنة لأممية العمال، سوف يقع في فخ الطائفية. فإن حركته سوف تتكئ على أنصاره الشيعة وسيرضخ للصراع السني - الشيعي الذي يمكن أن ينتشر في جميع أنحاء المنطقة.

هناك المزيد والمزيد من التقارير التي تفيد بأن هناك مقاتلون لحزب الله قتلوا في الصراع الجاري في سوريا، الى جانب قوات الأسد المكروهة كثيراً. وهذا يعزز الانقسام الطائفي في لبنان. فلم يعد حزب الله يمتلك مصداقية بل فشل في تصوير نفسه على أنه حركة مقاومة في المقام الأول ضد الاحتلال الإسرائيلي، وبات على نحو متزايد يجد نفسه موضوعاً في خانة الميليشيا الشيعية حتى من قبل بعض الحلفاء الشيعة السابقين.

الحاجة إلى حركة عمالية موحدة

الأهم ما في ذلك السياسات الاقتصادية التي واصلتها حكومة 8 آذار والتي تشبه كثيراً سياسات 14 آذار. فأظهر حزب الله أمام العمال والفقراء أنه غير قادر على حل مشاكلهم اليومية الأساسية مثل انقطاع التيار الكهربائي ونقص المياه. وما تبقى من القطاع العام بات تحت سيطرة الفاسدين واستثمار الشركات الخاصة. وارتفعت تكاليف المعيشة في حين أن زيادة الرواتب لم تكن كافية، وفي الكثير من الحالات لم تطبق من قبل أرباب العمل.

يوم واحد فقط قبل انفجار الأسبوع الماضي المروع في المنطقة السكنية المزدحمة، هز إضراب عام للقطاع العام الطبقة الحاكمة. بقيادة نقابة المعلمين وهيئة التنسيق النقابية المستقلة المناضلة، ما يقرب من 100٪ من القطاع العام شارك في الاضراب الذي انضم اليه القطاع الخاص (وشمل ذلك عدداً كبيراً من المدارس المسيحية الخاصة التي أرسلت إدارتها تهديدات للمعلمين إذا ما شاركوا في الإضراب).

على الرغم من الهجوم الذي ازهق أرواح السكان الذين معظمهم من المسيحيين، ينظر إلى هذا التفجير من قبل فئة من الجماهير السنية في لبنان على أنه استهدف مجتمعهم وقادتهم. هذا هو السبب الذي وضع ميقاتي في طريق مسدود وأجبره ’لى تكرار مرتين أمام الصحافة: "أنا في مرحلة حرجة جدا بسبب ان طائفتي تشعر أنها مستهدفة".

وأثار اغتيال الحسن العديد من الأسئلة حول من يمكن أن يكون وراء هذا العمل الإرهابي المروع ومن أكثر المستفيدين من قتله. الحسن عُيّن لمنصبه بعد وقت قصير من اغتيال الحريري ولعب دوراً في كشف العديد من شبكات التجسس الإسرائيلية، وكذلك مخطط تفجير شمال لبنان الذي كان سينفذه النائب والوزير السابق ميشال سماحة وهو من أبرز المؤيدين للنظام السوري، وهو يواجه الآن اتهامات بالتواطؤ مع رموز في نظام الأسد للتخطيط لهجمات إرهابية في لبنان.

وشكك تحالف 8 آذار الموالي للأسد مرارا في شرعية فرع المعلومات ووظيفته، والذي أنشأه تيار المستقبل التابع للحريري. وقد اتهم فرع المعلومات انه يمكن أن يستخدمه الموساد الإسرائيلي ضد حزب الله.

اغتيال الحريري قصم المجتمع الى معسكرين في السياسية: 14 آذار المدعوم من الغرب والسعودية و8 آذار المدعوم من سوريا وإيران. ولعبت سياسات كل من التكتلين دورا في رفع التوترات الطائفية نتيجة سعيهما من أجل السلطة والسيطرة على الثروة. وكان كل من التحالفين يحشدان بشكل مكثف ضد بعضهما البعض في السنوات الست الماضية، ما أدى إلى الأزمة الحالية. هذه الأحداث تذكر الأجيال الأكبر سنا بالحرب الاهلية (1975-1990) اللبنانية.

الثورة والثورة المضادة

المنطقة اليوم كلها تشهد صراعات وإضطرابات. في سوريا، حوّل نظام الأسد الوحشي الانتفاضة الجماهيرية الى صراع دموي متصاعد وأحياناً طائفي من الجانبين. معارضو الأسد، في غياب بديل طبقي قوي، أصبحوا إما في المعتقلات (هناك ما يقدر بمئة ألف معتقل على الأقل في السجون السورية) أو يلجؤون بنحو متزايد نحو الجيش السوري الحر (المنقسم) القائم على المجموعات المسلحة منها مجموعات طائفية. ولعدم وجود منظمات أو حركات عمالية مستقلة تقود النضال، انزلقت الامور نحو طابع طائفي، مع بعض العناصر المختلفة التي تقاتل للدفاع عن مجتماعاتها في وجه قوى النظام القاتلة والوحشية. وفي نفس الوقت، استخدم الداعمون المحليون والإقليميون والدوليون على طرفي الصراع في سوريا الانقسامات الطائفية في منطقة الشرق الأوسط لعرقلة تطور الثورة التي يأيدها الكثير من الجماهير في جميع أنحاء المنطقة. العمال في سوريا وجميع أنحاء المنطقة ليس لديهم ما يكسبونه من التدخلات العسكرية الغربية، التي كما في العراق وأفغانستان والنموذج الليبي، لن تجلب الا الموت والدمار والانقسامات والاستغلال الامبريالي.

بعد أن كانت جزءا من أو على الأقل متأثرة بما يسمى "بالربيع العربي"، الطبقة العاملة في المنطقة تشاهد اليوم القصف المستمر من قبل نظام الأسد الوحشي الذي افرغ أحياء كاملة في المدن والقرى السورية. وتشاهد أيضاً المعارضة السورية المسلحة والتي، بهدف الانتقام، ترتكب مجازر في بعض الأحيان.

لقد طال حمام الدم أمده وخاصة أن الدعم الدولي لكلا الطرفين يجعل من المرجح أنه سيكون هناك قتال حتى ينهي طرف الآخر. وزارة الخارجية الفرنسية ذكرت مؤخراً أن "الوقت لم يحن بعد لوقف إطلاق النار في سوريا".

إن فرع المعلومات في لبنان، برئاسة الحسن، تمت ترقيته من قبل عائلة الحريري إلى جهاز مخابرات قوي ومستقل، وهو بدوره مدعوم من النظام السعودي. الحسن، مثل معظم أو جميع السياسيين في لبنان، هو لاعب في الحرب السورية. واغتياله لم يشكل صدمة في حد ذاته للجماهير في لبنان، ولكن الطابع الوحشي الإرهابي شكل الصدمة العميقة.

البديل الاشتراكي

طالما أن الجماهير من العمال والفقراء ليس لديهم منظمة جماهيرية سياسية خاصة بهم - نتيجة عقود من الديكتاتوريات المحلية المدعومة من الغرب والاتحاد السوفياتي السابق الستاليني – ليس من المستطاع المواجهة ووضع حد للمؤامرات والتدخل من الطبقات الحاكمة المحلية والدولية. اليوم نرى مختلف الطبقات الحاكمة تتصارع على السلطة والهيمنة في المنطقة، وذلك على جميع الجبهات. هذا الصراع بين القوى العالمية وحكوماتها التي هي دمى في يدها، هو على الموارد الطبيعية والثروة والمكانة والنفوذ في هذه المنطقة الجغرافية الاستراتيجية الحيوية.

الطبقة العاملة في لبنان، المقسمة دينياً ومذهبياً وقومياً وعرقياً، تواجه البطالة الجماعية وتدني الأجور وتكاليف المعيشة المرتفعة، وسوء الخدمات العامة الاجتماعية والصحية، ونقص المياه والطاقة، وأزمة السكن التي لا تطاق، في حين أن زعماء وأمراء الحروب الفاسدين والجشعين يثيرون الانقسامات الطائفية في محاولة للبقاء في السلطة.

الطبقات الحاكمة في المنطقة بأسرها تتصارع من أجل السلطة والثروة، وتأخذ مجتمعات بأكملها للصراعات الطائفية والهمجية وتستخدم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرجعية. وإذا تهددت أرباح وسياسات الشركات التجارية الكبرى من قبل حركة عمالية موحدة، كما شهدنا خلال الإضراب في لبنان قبل أيام قليلة فقط، أو كما كان الحال في سوريا في بداية الانتفاضة في عام 2011 حين أعلنت أحزاب المعارضة في البداية على أنها تقود انتفاضة شعبية ضد سياسات الأسد الليبرالية الجديدة الفاسدة وضد القمع، فالنخب الحاكمة أو فصائل من النخبة ستكون مستعدة تماماً على استخدام سياسة 'فرق تسد' التي تشمل تنفيذ، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، التفجيرات والاغتيالات والقتل الجماعي.

العمال والفقراء هم من يدفعون الثمن بشكل أساسي لمثل هذه السياسات. ووحدهم العمال والفقراء، عندما يتحدون كطبقة، قادرون على وقف الطبقات الحاكمة من اخذ الجماهير إلى الصراعات الدموية والحروب، ومن إيجاد سبل للخروج من الصراع الطائفي المرير. فبناء حركة موحدة للعمال ومستقلة عن الطبقة الفاسدة وأصحاب رأس المال أمر ضروري ويشمل بناء نقابات مناضلة مستقلة عن قيادة الاتحاد العمالي العام الفاسدة.

عبر حركة عمالية موحدة تناضل لتغيير المجتمع وتتولى إدارة المجتمع عبر تأميم الشراكات الكبرى التي تسيطر على الاقتصاد، وعبر سيطرة وإدارة العمال الديمقراطية، ممكن وقف هذه الطبقة الحاكمة الاستبدادية المتوحشة.

المجتمع الاشتراكي يعني إدارة المجتمع من قبل الأكثرية وأخذ السلطة من أيدي الرأسماليين لتلبية احتياجات الغالبية العظمى. إن إدارة المجتمع من قبل العمال وللعمال على أساس البديل الاشتراكي الحقيقي هو السبيل الوحيد لإنهاء الحروب الوحشية، والانقسامات، وإلغاء الفقر والفساد مرة واحدة ونهائية.

- **لإسقاط أمراء الحرب والسياسيين الجشعين!**
- **لنضال جماهيري موحد للعمال والشباب ضد الطائفية، والسياسات الميلشياوية التي تستند عليها الطبقة الحاكمة**
- **لبناء حركة عمالية بديلة للرأسمالية البربرية!**